قصر الخبر عليه كما سيظهر اذا نقلنا عبارته بل حاصل كلامه
ان حرف النفي اذا قدم على المسند اليه المقدم على الفعل
افاد قصر نفي الفاعلية عنه عليه واثباتها لغيره من غير
تعرض لنفي الفعل المتعلق بالمفعول وقد اشار اليه
المصنف ايضا في اثناء تقريره في الايضاح واما قوله
وقد يتقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي فانما يجري فيما قدم
فيه المسند اليه على حرف النفي والفعل سيشير اليه
الشارح بقوله ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل
وحرف النفي الخ وستسمع به هناك تمام تحقيق المقام بعون
الملك العلام فينبغي ان يحمل قول الشارح ههنا يفيد
القاهر اورد في دلائل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار
اليه المصنف الخ على المتكلم من قبل المصنف من غير ان
يكون مخالفا له قال لانه قد نفى عن المتكلم الرؤية
على وجه العموم في المفعول اقول قوله على وجه
العموم متعلق بالرؤية لا بنفى والمراد من نفى الرؤية
عن المتكلم نفى فاعليته لها والمعنى قد نفى فاعلية المتكلم
للرؤية العامة الشاملة لكل واحد فان معنى المثال
لست الذى رأى كل واحد وسيأتى تحقيقه ان شاء الله
تعالى وانما قلنا انه ليس متعلقا بنفى لانه مخالف
للسياق والسياق اما الاول فلانه قال سابقا وانت
تريد نفى كونك القائل لا نفى القول واما الثانى فلانه
سيصرح فى مواضع ان النفى متوجه الى الفاعلية دون الفعل
والفرق بين هذا وبين تعليل المصنف ان المفهوم من هذا
كما عرفت ان يتوجه النفى الى الفاعلية من غير تعرض
لنفى الفعل والمفهوم من ظاهر تعليله ان يتوجه النفى

الى

الى الفعل ولهذا اورد عليه النظر فليتأمل قال قال
المصنف لان المنفى هو الرؤية الواقعة على كل واحد الخ
اقول هذا تعليل ذكره المصنف فى الايضاح والنظر
المذكور ههنا اورده بعض شراح المفتاح وتقريره ان
المنفى فى المثال هو الرؤية الواقعة على احد من الناس
لا الواقعة على كل واحد منهم وانما عم النفى بوقوع
النكرة فى سياقه فلا عموم فى الاثبات فلا يلزم الا ان
يعتقد انك لم ترأيت احدا من الناس فتنفى
انت تلك الرؤية عنك وتثبتها لغيرك ولا محذور فيه
وانت خبير بانه مخالف لمختار الشارح فليراده ههنا
اما على سبيل الحكاية من غير ان يكون مرضا عنده
كما يدل عليه قوله الآتى هذه هى الكلمات الدائرة
على السنتهم او على سبيل التنزل وتسليم بعض المقدمات
للالزام كما هو الادب فى مجازاة الخصم قال ولهذا حمله
كثير من الناس الخ اقول يعنى اجاب لبعضهم عنه بان
المراد كل احد الا ان لفظ كل سقط عن قلم الناسخ وايد
ذلك بان المعزى كتب فى حاشية نسخته كل احد وكتب
عليه علامة الاصح وهو ضعيف لما سيأتى ان هذا الاستعمال
جائز فى كل منفى عام قال وعدم جريان هذه الاحكام
فى كل نكرة الخ اقول هذا من تتمة الاعتذار وردة للمقدمة
الممنوعة التى ذكرناها وهى قولنا وانما عم النفى
بوقوع النكرة فى سياقه وقوله وقيل هو مبنى الخ وان
كان جوابا مستقلا لكنه لما كان مناسبا للاعتذار بالوجه
الثانى اخر عنه وادرجه فى سلكه واجاب عنه فى ضمن
الجواب عنه بقوله وان لا يكون بمعنى الجميع كما يستفع

Copyright © King Saud University